Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (1) February (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

رؤية جغرافية لاستراتيجية "بناء السلام" في العراق ودورها في بناء الدولة

المدرس المساعد رشا جبار معارج
المديرية العامة للتربية في ميسان

A Geographical Perspective on the "Peacebuilding" Strategy in Iraq and its Role in State-Building

Assistant Lecturer Rasha Jabbar Maaraj

الملخص

تعد استراتيجية بناء السلام من المواضيع التي لاقت رواجاً في الوقت نظراً لأهميتها في خلق حالة التعايش السلمي وتحقيق الاستقرار السياسي للدول لاسيما تلك الدول التي تتكون من تنوع اثني وعانت من مشكلات بهذا الخصوص. يهدف هذا البحث الى التعرف على بناء استراتيجية السلام وعلاقتها بالجغرافيا السياسية والكشف عن محفزات الصراع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ووضع مجموعة من الاستراتيجيات لبناء السلام في العراق . توصل البحث الى ان بناء السلام اصبح ضرورة ملحة يفرضها الواقع العراقي بحكم الازمات والصراعات التي تعرض لها المجتمع ولاسيما بعد التحرير من تنظيم داعش الارهابي ، لذا يمكن القول ان العراق اصبح ميداناً مناسباً لتطبيق اقترابات بناء السلام والاستفادة من التجارب والخبرات الدولية والاقليمية في هذا المجال . تعرض العراق لمحفزات الصراع المجتمعي بشكل ملفت للنظر بعد عام ٢٠٠٣ بحيث دخل في اتون الحرب الاهلية وقد كانت وراء هذه المحفزات عوامل داخلية و خارجية فكانت النتيجة ان تحول العراق الى دولة فاشلة لا تقوى على اداء وظائفها الداخلية والخارجية ، لذلك تمثل استراتيجية بناء السلام العاصم من الوقوع في المحذور لا سامح الله الا وهو انهيار الدولة والعودة بها لمرحلة اللا دولة.**الكلمات المفتاحية رؤية ،استراتيجية ، السلام ، العراق ، بناء الدولة**

Summary

The peace-building strategy is one of the popular topics at the time due to its importance in creating a state of peaceful coexistence and achieving political stability for countries, especially those countries that consist of ethnic diversity and have suffered from problems in this regard. This research aims to identify building a peace strategy and its relationship to geopolitics, to reveal the incentives for the conflict in Iraq after 2003, and to develop a set of strategies for building peace in Iraq. The research concluded that building peace has become an urgent necessity imposed by the Iraqi reality by virtue of the crises and conflicts that the society was exposed to, especially after the liberation from the terrorist organization Daesh. Iraq was exposed to the stimuli of societal conflict in a remarkable way after 2003, when it entered into the furnace of civil war, and behind these stimuli were internal and external factors, and the result was that Iraq turned into a failed state that was unable to perform its internal and external functions, so the peace-building strategy represents the capital from falling In the warning, God does not forgive, except for the collapse of the state and its return to the stage of no state. **key words Strategy, Peace, Iraq, State Building**

المقدمة

ان موضوعة بناء السلام واحدة من الموضوعات التي ظهرت حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية ، التي لم يسلط الضوء عليها بشكل كافي من قبل المعنيين بها ، وقد ظهرت الحاجة لها في الآونة الاخيرة على اثر اشداد الازمات والصراعات وتحولها في كثير من الاحيان الى حروب اهلية تنهي في ذلك الامن المجتمعي والتعايش السلمي ما بين المكونات المجتمعية داخل الدولة ، ليكون بذلك بناء السلام بكل اداوته والياته او تسوية الصراعات مطلباً منشوداً تطمح اليه كل الدول والحكومات باتجاه بناء علاقات إيجابية ما بينها والمكونات المجتمعية من جهة وما بين المكونات المجتمعة نفسها بما يكفل بناء سلام مستدام . ما من شك ان تغير النظام السياسي في العراق عن طريق الاحتلال في عام ٢٠٠٣ وما ترتب عليه من فوضى واضحة على الاصعدة كافة ،وتدخل واضح لدول الجوار في شؤونه الداخلية افضى الى ادخال في البلاد في اتون

الحرب الاهلية ، ناهيك عن استحواذ تنظيم داعش على ثلثي اراضي الدولة في ١٠ حزيران ٢٠١٤ ليزيد من محفزات الصراعات وحالات العنف داخل مكونات المجتمع . وانطلاقاً من التحديات انفة الذكر فان الاوضاع في العراق تستلزم ضرورة تبني استراتيجية بناء السلام والعمل عليها لكونها يمثل طوق النجاة التي يمكن ان تسهم في تحقيق امن ورخاء وسكينة المجتمع وخلق حالة من التعايش السلمي فضلاً عن دوره في اعادة بناء الدولة ويجعلها قادرة على اداء وظائفها على المستويين الداخلي والخارجي .ولغرض تحقيق هدف البحث العمل قسمت الباحث على ثلاثة مطالب اساسية ، مثل المطلب الاول التأصيل النظري لبناء السلام من حيث تطوره وابعاده ، وعالج المطلب الثاني محفزات الصراع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وركز المطلب الثالث على استراتيجيات بناء السلام ودوره في بناء الدولة في العراق .

المطلب الاول :التأصيل النظري لمفهوم بناء السلام وعلاقته بالجغرافيا السياسية

حتى نتمكن من الاحاطة بهذا العنوان سوف نتناوله على النحو الاتي :

١-التأصيل المفاهيمي لبناء السلام لابد من القول ان الاهتمام بموضوع بناء السلام بدأ خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين وانصب الاهتمام على النواحي الحسية والنفسية المسلكية للنزاعات وطرق حلها وعلى استخدام الموارد الروحية والحضارية والدينية لحل النزاعات وصنع السلام استخدام عمليات التسامح والمصالحة ورأب الصدع الى أن وصل الاهتمام حديثا الى إعطاء دور للروايات والطقوس و الاستعارات والفنون وغيرها من الطرق الشاملة لتحديد وتعريف النزاعات. شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة في عقد التسعينيات تطورا ملموسا في عمليات بناء السلام وفي عمليات التدريب وأقامه ورش العمل ومراكز بناء السلام واليوم اصبح من الامن القول بأن الأفكار و المقاربات المتعلقة ببناء السلام أصبحت تأخذ بالتطور على الصعيد الدولي وأنا ميدانها أخذ بالتوسع اكثر واكثر من خلال استكشاف الروابط النظرية والعملية بالميادين الأخرى مثل التنمية الدولية وحقوق الإنسان والبيئة والاتصالات و الأعمال والإعلام[١]. ان ظهور أشكال جديدة من النزاعات ساهمت في تطوير حقل حل النزاعات الدولية الذي يعنى بدراسة أسباب الحرب و النزاع و العمل على حلها، وقد عرف هذا الحقل نقاشات فكرية ونظرية من طرف المحللين(السياسيين والأكاديميين) الذين أبدو اهتماماً بالغاً لتوضيح الغموض المفاهيمي وتدارك بعض العجز في إيجاد نظرية تلم بكل جوانب وحيثيات مفهوم "بناء السلام"، ويرجع ذلك إلى التشابك و التداخل في المفاهيم والرؤى حول هذا الموضوع[٢]. ظهر مصطلح بناء السلام لأول مرة على يد عالم الاجتماع النرويجي (يوهان إن جالتونج)في منتصف السبعينيات من القرن الماضي في دراسته التي حملت عنوان (ثلاثة اقترابات :السلام حفظ السلام ، صنع السلام ، بناء السلام)، اذ أوضح إن السلام يتأسس على بنى وهياكل تزيل وتحول أسباب وأنماط الصراع في القطاعات المجتمعية كافة بما فيها الهياكل العسكرية والاقتصادية والسياسية ويوفر في الوقت نفسه خيارات بديلة عن الحرب في المواقف و السياقات التي يكون فيها الصراع أمراً وارداً ، بهذا المعنى فإن الطرح الذي قدمه وثيق الصلة في مفهوم بناء السلام لا سيما عند النظر إليه كمسعى لخلق سلام مستدام من خلال التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع. ولعل من العلماء الاخرين الذين اهتموا ببناء السلام هو (جون بول ليديريش) ، اذ أسهم في التأصيل لمفهوم بناء السلام وقد عده اكثر من مجرد إعادة البناء عقب التوصل إلى اتفاق لتسوية الصراع ومن ثم فقد عرفه بأنه عملية شاملة تتضمن مجموعة كاملة من العمليات و الاقترابات والمراحل لتحويل الصراع باتجاه علاقات سلمية و مستدامة ،وبنى نظرته على مفهومي العلاقات والسلوكيات المتبادلة بين المتنازعين ، فهما أساس الصراع ومفتاح حله ، فضلا عن ذلك طرح مفهوم آخر وهو تحويل الصراع الذي عده اقترابا تكاملياً متعدد الأوجه لإدارة الصراع في مراحله كافه ، أو بعبارة أخرى فهو عملية مستمرة تسعى لنقل العلاقات و التوجهات وانماط السلوك والهياكل من الجانب السلبي إلى الجانب الإيجابي[٣]. يمكن القول أن البدايات الأولى الفكرة بناء السلام بدأت مع نقاط (ويلسون) الأربعة عشر التي كان ينظر إليها على أنها الركائز الأساسية في ديمومة السلام وهي الوسيلة المثلى للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها بعد الحرب العالمية الأولى وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بقامة مؤسسات دولية راعية له وهي عصبة الأمم المتحدة[٤] ان هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992المعروف بخطة للسلام الذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شاملٍ متكاملٍ لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمناً إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية و تستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام، ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم متداولٌ في أدبيات السلم والأمن الدوليين .وكان تقرير الفريق المقدم عام ١٩٩٨عن أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا قد ذهب الى القول ما "أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة"[٥] . انطلقت فكرة إنشاء هيئة مستقلة في منظومة الأمم المتحدة يوكل إليه مهمة بناء السلام من التقرير المعني بالتهديدات والتحديات في التقرير الصادر عام ٢٠٠٤ ، وان بناء السلام يتماشى

انسجاماً عمل الأمم المتحدة مع التحديات الجديدة التي أضحى الأمن الدولي عرضةً له وفي هذا التقرير ، ولعل أبرز التحديات التي تعترض دراسة هذا المفهوم تتمثل في الافتقار لتعريف محدد متفق عليه لبناء السلام في حين أنه ثمة اختلافاً على الصعيد الدولي في أسس وطبيعة عملية بناء السلام وفقاً للجهة التي تتناول هذا الموضوع ، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة الأمريكية في بناء السلام عملية سياسية – اقتصادية وفقاً لمفاهيمها المتعلقة بكل جانب من هذه الجوانب ، في حين تؤكد بعض المنظمات الدولية ، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)في أن أولويات هذه العملية هي تحقيق التنمية وخلق ثقافة تُتيح مشاركة المجتمع المدني ، للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات[٦].

الى جانب ما تقدم عرف بناء السلام بتعريفات عدة فعلى سبيل المثال لا الحصر(جوهان كالتنك) الذي يركز على مستويات حل النزاع خارج وداخل الدولة من قبل مجموعات بناء السلام ، ويهتم بدور النخب في هذه العملية بالتركيز على الأبعاد النفسية، والاجتماعية، و الدينية وغيرها من الأبعاد في عملية بناء السلام على الصعيد المحلي و المستوى المجتمعي.في حين عرف(نيكلا تشيرجي) بناء السلام في جوهره يهدف إلى منع وحل النزاعات العنيفة ، بتعزيز السلام بعد إن يكون العنف قد انقص منه ، وعادة بناء السلام لفترة ما بعد النزاع يهدف إلى تجنب الوقوع فيه مجددا ، فبناء السلام يسعى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ، بما فيها من أسباب سياسة، هيكلية ،و اجتماعية ،و ثقافية ،و اقتصادية ...[٧].وهكذا يبدو أن هناك ثمة اتفاقا في الادبيات والممارسات العملياتية في مناطق الصراع حول ان بناء السلام يستهدف بالأساس إقامة علاقات سلمية بين أطراف الصراع بما يمنع أي ارتداد في المستقبل عن اتفاقات وقف العنف فإن ثمة اتجاهين أساسيين في هذا الشأن هما:

١–الاتجاه الأول وهو الأكثر شيوعا ويحصر بناء السلام زمانيا وبرامجيا في ترتيبات ما بعد وقف الصراع المسلح ويعني تشييد الهياكل والمؤسسات التي تساعد المجتمعات الخارجة من الحروب على إزالة عوامل العنف وفي هذا الإطار تظهر جملة من القضايا والبرامج والأنشطة مثل إعادة بناء مؤسسات الدولة واصلاح البناء البنى التحتية المدمرة وتسريح المقاتلين وأعاده دمجهم وبناء المؤسسات القضائية و العدالة الانتقالية وغيرها وغالبا ما تتبنى المنظمات الاممية والإقليمية هذا الاتجاه لتميزه عن مفاهيم أخرى الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام كما تقتضي أجندة من أجل السلام التي يطرحها الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢.

٢– الاتجاه الثاني يرى أن تبنى السلام يكون اكثر شمولاً و امتداداً في مراحل و مستويات الصراع المختلفة إذ قد يسهم في جهود الإنذار المبكر أو تهيئة وتأهيل المتنازعين لتقبل السلام ، كما قد يستمر بعد توصل المتنازعين إلى اتفاق لوقف العنف عبر بناء الأطر والبرامج المختلفة لمنع ارتداد الصراع المسلح ، كما يشملها الاتجاه الأول ، وبهذا المعنى الواسع في عملية بناء السلام تشكل مسارا رابطا بين الأبنية القاعدية والفوقية في الصراعات من أسفل إلى أعلى والعكس أي بمعنى اوضح تخلق حواضن متدرجة دافعة للسلام في مراحل و مستويات الصراع المختلفة[٨].

وفي ضوء ما تقدم يمكن الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين حول مفهوم بناء السلام هما[٩]:

١–ان بناء السلام أصبح يفهم الان بصورة أوسع مما كان عليه سابقا اذ يتضمن جميع الأنشطة الخاصة بمنع الصراع وتحويله وإيجاد طرق سليمة لإدارته فضلا عن خلق ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية مؤاتية لإنجاز تنمية وسلام دائم ومن ثم ان بناء السلام يختلف عن مفهوم فرض السلام الذي يعني استخدام القوة كما يختلف عن حفظ السلام الذي يعني التهديد باستخدام القوة لمنع الأطراف من الخراط مجددا في الصراع المسلح بل انه أوسع وأشمل من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الرغم من انخراطها في بعض أبعاد وجوانب بناء السلام لا سيما في الأبعاد العسكرية والأمنية والسياسية.

٢– ان بناء السلام لا يقتصر على أنشطة وبرامج يتم تنفيذها في مرحلة ما بعد الصراع وهذا هو المفهوم السائد في هيئات الأمم المتحدة كما يجب أيضا أن لا يقتصر هدفه على الحيلولة دون الانتكاس الى مرحلة الصراع مرة أخرى ، فبناء السلام بشكل ركيزة لصنع السلام وحفظ السلام من خلال التعامل مع قضايا الصراع الاساسية والعلاقات بين أطرافه.

٢– العلاقة بين بناء السلام والجغرافيا السياسية تعد الجغرافيا السياسية واحدة من التخصصات المهمة ضمن الحضيرة الجغرافية ولا سيما البشرية كونها معنية بدراسة الدولة ، فوجود الدولة لم يكن عبثاً وانما لإنجاز وظيفة مهنية تتمثل في حماية وتعزيز واعطاء التجربة السياسية لتلك الدولة من الافكار والمثل التي تميز الامة بحسب مفهوم (نورمان بوندز)[١٠] . وتعد جغرافيا السلام واحدة من فروع او اتجاهات الجغرافيا السياسية ، وتعرف على انها الطريقة التي يتم من خلالها التعرف على الاساليب التي يسهم بها الفكر الجغرافي السياسي في تشكيل وبناء السلام واعادته ، وفقاً لفهم طبيعة سياسة الدولة الداخلية الامنية والاقتصادية والتنموية –وحتى الخارجية – من اجل وضع مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على القواعد الجغرافية السياسية بغية القضاء عليها بحكم ما يمتلكه الجغرافي السياسي من نظرة تحليلية وشمولية ربما

يفوق بها بقية اصحاب التخصصات الاخرى [١١]. وتتجلى علاقة الجغرافيا السياسية بجغرافيا السلام بأوضح صورها عندما تتناول الاولى بالدراسة والتحليل قوى الطرد في داخل الدولة التي تعمل على تفكيك الدولة ، ورجحان كفتها على قوى الجذب التي حددهما (هارتشهورن) عند استخدامه للمنهج الوظيفي . فالجغرافيا السياسية تقدم محتوى فكرياً عن اسباب الصراع الدائر في داخل الدولة او خارجها ، على سبيل المثال لا الحصر ارتباط جماعة من سكان الدولة ارتباطاً وثيقاً بدولة اخرى اكثر من ارتباطهم بدولتهم الام مما يشكل ذلك محفزاً للصراع ، او عندما تكون هناك اختلافات سكانية في داخل الدولة من حيث الدين والقومية والتعليم والمستوى المعاشي وانماط الاتجاهات الاقتصادية للسكان تجاه المؤسسات ، او عندما يكون هناك ضعفاً في الترابط ما بين اجزاء الدولة بسبب قلة او انعدام طرق النقل والمواصلات وغيرها[١٢] . وتتسع النظرة الجغرافية السياسية لقوى الطرد لتشمل الفلسفة التي يقوم عليها النظام السياسي في الدولة المتمثلة بالتربية والتعليم ومستويات المعيشة المتفاوتة من اقليم لاخر داخل ارجائها مما يسهم في تسريع عملية تفكك الدولة وتشرذمها ، ويعد (شورت) التفاوت في مستوى المعيشة بين الاقاليم المكونة للدولة من اخطر قوى الطرد التي يمكن ان تسهم في انتاج صراعاً اقليمياً داخليا الدولة [١٣]. ومن هنا تأتي اهمية جغرافيا السلام لتعبرعن قدرة صناع القرار في توظيف المعطيات الجغرافية للدولة الطبيعية والسكانية والاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية في تحقيق السلام والاستقرار والوئام داخل الوحدة السياسية وخارجها ، بما يضمن ابعادها عن الحروب والصراعات بكافة اشكالها سواء كانت داخلية او خارجية .

المطلب الثاني :محفزات الصراع في العراق

ما من شك ان الوضع في العراق يختلف عن اوضاع الكثير من الدول سواء التي كانت قريبة منه او بعيدة عنه بحكم موقعه الجغرافي في منطقة ذو الاهمية الجيوسياسية جالمليئة بالصراعات والتقاطعات التي انعكست بدورها على الداخل العراقي الذي حكمته انظمة حكم تفتقر لأبسط مقومات الحكم الرشيد يتكون من تركيبة مجتمعية معقدة دينية وقومية ،وولاءات فرعية ذوات امتدادات داخلية وخارجية تعلو على الولاء الوطني ، اذ اسهمت كل هذه العوامل مجتمعة في زيادة حدة الصراع ما بين المكونات المجتمعية والانظمة السياسية من جهة وما بين المكونات المجتمعية . ولغرض الاحاطة بجميع الاسباب المحفزة للصراع في العراق سوف نبينها على النحو الاتي :

١- لم تكن فكرة نشأة الدولة العراقية محلية الصنع ، وإنما جيء بها من الخارج على ايدي الاحتلال البريطاني للعراق ، وعلى هذا الاساس جاء الاخير بالأمير فيصل من خارج العراق وتوج ملكاً على العراق في ٢٣/اب ١٩٢١ وبرعاية بريطانية محضة . فمن وجهة نظر الجغرافيين السياسيين يمثل ذلك اساس المشاكل التي تعرضت لها الدولة في العراق لاحقاً لعدم ايمان الشعب بفكرة الدولة التي تقوم على الاهداف التي يعتنقها الشعب ويتطلعون بها لدولتهم ، التي تغذي الولاء للدولة والوطن ، فهي اساس الوحدة داخل الدولة والحبل الماسك لذلك ، بمعنى اخر تمثل الحبل السري الذي يربط السكان بالدولة ويحفظ بقائها وحياتها[١٤].

٢- يمكن القول ان النظام السياسي منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ وحتى ٢٠٠٣/٤/٩ فشل في تحقيق الاستقرار السياسي الذي هو بالأساس مفتاحاً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، ومثلما فشل النظام الملكي في انشاء هوية يشترك فيها جميع العراقيين على مختلف الوانهم ومشاربهم ، فشل النظام الجمهوري في تحقيق ذلك بعد عقود من الزمن .

٣- يتمتع العراق بخصوصية التنوع التي اعطته وصفاً بانه مجتمع (تنوعي) فسيفسائي غير متجانس ، وهي تبدو مختلفة عما تتوسم به مجتمعات التنوع الاخرى التي عندما تشهد تقلبات سياسية او مراحل انتقالية – كتعبير عن حركة التطور الانساني – وتشهد مظاهراً للاختلاف الحاد وشيئاً من الدموية . وعند قراءة تاريخ العراق بموضوعية يستدل منه على وجود متلازمة العنف وعدم الاستقرار السياسي وقد ارجح البعض مسوغاتهما الى هذا التنوع الذي يتميز به المجتمع وتعدد اصوله العرقية والدينية والمذهبية ومن ثم تعدد المرجعيات الضابطة له ، واختلاف مشاربها وميولها واهدافها[١٥].

٤-كان التدخل الامريكي بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ الى جانب التدخل الاقليمي لدول الجوار حاضراً وبقوة في الشأن العراقي الداخلي ليكون سبباً مباشراً في توجيه الصراع الداخلي ما بين المكونات والتحكم به .ما من شك ان خوف دول الجوار على مصالحها وسعيها الحثيث على افشال التجربة الامريكية في العراق حتى لا تكون بدورها المقصد التالي للتغيير هو الذي ادى بها لان تجعل من العراق يأن من مشاكل كثيرة وعلى رأسها مشكلة الطائفية.

٥-لقد اسست الولايات المتحدة حال احتلالها للعراق المجلس الانتقالي للحكم و هذا المجلس الانتقاليّ هو اللبنة الأولى في مأسسة الطائفيّة في العراق واقتسام السلطة بين القوى الطائفيّة المتصارعة الشيعة واالكورد والسنّة... برعاية أمريكيّة ومباركة دوليّة، إذ تمّ تقسيمه على أساس طائفي فشكّل عدد الشيعة ١٤ عضواً بنسبة (٥٦٪) وعدد السنّة ٥ أعضاء بنسبة (٢٠ %) وعدد الأكراد ٥ أعضاء بنسبة (٢٠٪). أمّا إذا

نظرنا إلى تقسيم المجلس من زاوية عرقيّة فسنجد أنّ عدد العرب ١٨ عضواً ٧٢ %) والأكراد ٥ أعضاء (٢٠ %) ولكل من التركمان والآشوريين عضو واحد (٤٪)[١٦] .

٦-صحيح أن الشعب العراقي صوت على دستور دائم في عام ٢٠٠٥ ليكون الضابط الذي ينظم طبيعة عمل الدولة وعلاقتها بالمجتمع وبدلاً من أن يكون الدستور القاسم المشترك الأعظم الذي تلتقي عنده الإرادات المختلفة للقوى الأحزاب والمنظمات السياسية والجماعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات المصالح المتنوعة ، فاذا به يصبح هو بالذات تعبيراً عن المشكلات والصراعات التي عانتها الدولة العراقية ما بعد الاحتلال وهذه كلها تنطلق وتصب في صيغة المحاصصة التي اعتمدتها حيث يدور النزاع حول تمثيل هذه الجماعة أو تلك لتتحدث نيابةً عن هذه الطائفة أو تلك أو تمثل جزءً منها وذلك عبر الاستقواء بالمحتل[١٧].

٧-لم تكن الانساق الدينية والعشائرية من العوامل التي كان لها بالغ الاثر في بناء الدولة والقضاء على حالتي الانقسام والتفكك وتحقيق الاندماج الوطني بل هي انساق متنوعة ذات طبيعة دينية وقومية وعشائرية تكون في النتيجة مجتمعا يتسم بالتعدد السلبي ويقابل ويضاد المجتمع السياسي – المدني وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه اضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية وبناء تقاليد تعددية ايجابية تسهم في بناء دولة وتأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني . ان طبيعة هذه الانساق في العراق كانت سببا في وجود الانقسامات الاجتماعية واذا كان هذا الرأي قد طرح بعد سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣ ، فأننا لو رجعنا الى تأسيس الدولة العراقية لوجدنا هذا الامر موجودا وحاضرا بقوة ، ولعل من اشار اليه في ذلك الوقت هو الملك فيصل عندما عبر عن وجود هذه الطبيعة الانقسامية في المجتمع العراقي بقوله (اقول وقلبي مملوء اسى انه من المعتاد لا يوجد شعب عراقي بعد بل تكتلات بشرية خالية من فكرة الوطنية ومشبعة بتقاليد واباطيل لا تجمع بينهم جامعة)[١٨].

٨-شهد العراق تعددية حزبية ملفت للنظر وقد عكست بدورها التعددية الاجتماعية الموجودة فيه ، الا أنها بينت إن المجتمع منقسم إلى درجة يصعب التوفيق بين مكوناته ، و أنه يعيش في فوضى و إرباك سياسي ، ولذلك يصعب تقسيم التنوع الحزب الذي يعيش في العراق وفقاً للتصنيفات الأكاديمية المتعارف عليها ويدعي كل حزب أن له الأحقية في اختيار القواعد المنظمة للعمل السياسي وتمثيل العراقيين وهذا بحد ذاته مؤشراً خطيراً على أن العمل السياسي و الانخراط فيه لم يعد يتوخ الخدمة العامة بل اصبح وظيفة مغرية كونها تسحب خلفها الامتيازات حيث تفاقمت شهية التصارع والتنافس على السلطة[١٩].

٩-في ظل ضعف الدولة وغياب القانون ولأسباب طائفية ونفعية وصراعاتية بين الكتل السياسية ظهرت مليشيات عديدة معروفة بأسمائها و ولائها أسهمت في تقويض قدرة الدولة على بسط الأمن و مساهمة هذه مليشيات في تهجير المواطنين واعتقالهم بمعنى أن هذه المليشيات اعطت لنفسها الحق في الاستخدام الشرعي للعنف وحمل السلاح وحفظ الأمن ومن المؤسف أن كل المحاولات لأضعاف هذه المليشيات أو اذابتها في قوى الأمن والدفاع وغيرها لم تنجح ومن ثم كان لها الأثر الواضح في تأجيج حالة الصراع بين مكونات المجتمع لا سيما وأنها تتصف بالطائفية[٢٠].

١٠-ان ما يلحظ بعد عام ٢٠٠٣ انتشار ظاهرة العنف السياسي التي تقف وراءها جملة من المسببات هي[٢١] :

أ- تعقد المشهد السياسي العراقي الذي أظهره عدم توحد واتفاق القوى الفاعلة في وضع استراتيجية وآلية عمل موحدة لمواجهة العنف.

ب- تعدد القوى ومصادر اتخاذ القرار داخل النظام السياسي لما الضعف القوة الوطنية في مواجهة العنف.

ت- نظرة بعض فرقاء العملية السياسية إلى الماضي بدافع الاضطهاد.

ث- عوامل تكمن في بنية المجتمع العراقي اجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية هيئت ظهور العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية ومنها العنف .

ج-التدخل الخارجي ومنها دول الجوار بالشأن العراقي.

١١- تعد الطائفية من الاستعدادات البنيوية الكامنة و الموجودة في المجتمع العراقي و الخطورة فيها أنها تتخذ من الدين تبريرا لها لممارسة العنف ضد الآخرين نتيجتين نتيجة للاختلاف في المذهب أو العقيدة أو حتى الرأي وتلغي الطائفية القيم الدينية الداعمة للحوار واحترام الرأي ، وقد كشفت أحداث سقوط الدولة بعد عام ٢٠٠٣ عن أزمة مجتمعية يعيشها المجتمع العراقي سرعان ما تمخضت عن انفجار طائفي عم العراق بأجمعها هذا الانفجار لا يمكن النظر إليه على أنه نتيجة بل لابد النظر إليه على أنه الفجار حانت ظروف انفجاره وانبعثت من خلال تراكمات موجودة داخل الجسد العراقي ابتدأت من القرون الوسطى وحتى الوقت الحاضر لتكون في النهاية عامل محدداً للاندماج الوطنية بناء

الدولة ، الى جانب ذلك يمكن القول أن التعبير عن الهوية اصبح يتخذ من العنف دليلا على كفاءتها وصلابتها ومن ثم التقديم الهويات الفرعية على الهوية الوطنية التي بدت هشة مفككة كما أصبحت صورة الأخر أكثر سوداوية وتبرير الأعداء صار علنياً دون أي تفكير إنساني[٢٢].

١٢-امام هذا الكم الهائل ومن المعوقات وعوامل الضعف التي انتابت عمل الدولة في العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ تمكن تنظيم داعش من السيطرة على ثلثي اراضي الدولة في العراق وقد كان لذلك انعكاسات اجتماعية واقتصادية وخيمة لسيطرته على المحافظات العراقية، فظهرت لنا مجموعة تحديات اجتماعية مركبة ومعقدة منها على سبيل المثال لا الحصر : (انتشار الفكر المتطرف – الارتداد عن الدين والمذهب – تغليب ثقافة العنف على الحوار– هجرة الكفاءات والنخب – الهجرات الجماعية – ظهور الجرائم والانحرافات في المجتمع – النزاعات العشائرية بين معارضي داعش والمتعاطفين معهم – تدني الثقافة المجتمعية – الفساد الاخلاقي وانهيار القيم والقدوات– انهيار التعايش السلمي– فقدان الاقليات الثقة في الاندماج بالمجتمع ..... وغيرها)، وتظهر في الجانب الاخر انعكاسات وتحديات اقتصادية تتمثل في (تدمير البنى التحتية – تغيير الوظائف الاقتصادية لبعض المحافظات مثل سرقة وتدمير مصفى بيجي والذي تتهم به جهات طائفية متنفذة – الخسائر في رأس المال البشري – صعوبات اعادة الاعمار – ارتفاع نسبة البطالة .....وغيرها)، ويمكن القول ان ابرز التحديات التي تواجه مستقبل امن واستقرار المحافظات المحررة هي مسألة الدوافع و المحفزات التي تساعد في ظهور تنظيم داعش من جديد، وليس المقصود تنظيم داعش نفسه، وانما بتسميات اخرى ظهور اجيال جديدة من الفكر التطرف في هذه المحافظات ومن الاسباب التي تؤدي الى ذلك : ((غياب روح التعاون وانعدام الثقة بين المدنيين والاجهزة الامنية – ضعف الولاء الوطني لدى الاجهزة الامنية– انتشار السلاح داخل المجتمع وتوزيعه لمجاميع وكيانات خارج ارادة المنظومة الحكومية– الاستمرار في تدوير شخوص العملية السياسية الفاسدين– ارتفاع معدلات البطالة والفقر والجوع– تصاعد معدلات الفساد المالي والاداري– يقابله ضعف دور المؤسسة الدينية ومؤسسات التربية والتعليم عن القيام بدورها في التوجيه والنصح والارشاد، وفي ترسيخ ثقافة التسامح وحب الوطن والولاء له – ضعف الدور الرقابي للمؤسسات الاعلامية، وتظليل اتجاهات الرأي العام وفقاً لمصلحة الجهات التي تمولها– تهاون القضاء في محاسبة المجرمين والفاسدين والتستر على جرائمهم [٢٣]

المطلب الثالث: استراتيجيات بناء السلام ودوره في بناء الدولة في العراق

قبل الحديث عن اليات بناء السلام في العراق تقتضي الاشارة الى المداخل التي يصبح فيها بناء السلام أكثر فعالية ومردودية باتجاه عدم ارتداد المجتمع مرة أخرى وهذه المداخل هي[٢٤] :

١-القبول المجتمعي ان اي أنشطة تدخل في بناء السلام تقتضي بالضرورة قبولا عاما لديها قوة المجتمع السياسية والاجتماعية والعسكرية ويتحقق ذلك من خلال خبرات التعلم الاجتماعي من المعاصي الإنسانية و الصراعات المسلحة و عادةً ما تدفع التكاليف الباهظة للحروب الممتدة داخل المجتمعات في نهاية المطاف إلى انماط من السلوكيات الداعمة للتفاعل و استيعاب الآخر وبناء علاقات سلمية تكون أقل كلفة وأكثر فائدة في تحقيق مصالح المتنازعين . في الوقت نفسه فقد يتحقق القبول لبناء السلام عبر تدخل اطراف أخرى سواء كانت رسمية أو غير رسمية لبناء قنوات اتصال وحوار بين ممثلين عن البناء الاجتماعي المتنازع بقصد ببناء مصالح اجتماعية تشكل أساساً قاعدياً لبناء السلام.

٢- عدالة لتسويات السلمية وتوازنها كلما كانت تسويات انهاء الصراعات المسلحة تتصف به التوازن والشموع والعدالة النسبية في استجابتها الاحتياجات المتنازع تصبح مرحلة بناء السلام أكثر فعالية اما إذا لم تتحقق هذه الامور او أن يتم إبرام اتفاق وقف العنف تحت ضغوط إقليمية ودولية فأن ذلك قد يؤدي إلى سلام منقوص أو جزئي.

٣- حساسية الدعم الخارجي يتطلب بناء السلام توافقا بين القوى الخارجية على دعم الدولة التي تعرضت الى الصراع المسلح في مجال الإصلاحات الاقتصادية والبنية التحتية المدمرة والمساعدة في برامج نزع السلاح وبرامج إعادة النازحين وغيرها وينبغي هنا مراعاة طبيعة المجتمعات المحلية التي يقدم لها هذا الدعم .

٤- ديمقراطية الحكم وقوة الدولة أن استهداف اتفاقات السلام لبناء نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد العنف لاستيعاب مطالب أطراف الصراع أيا كانت انتمائهم وخلفياتهم العرقية والدينية و المناطقية يشكل دعامة أساسية لبناء السلام وإن كان ذلك يتطلب الا تكون الديمقراطية مجرد إجراءات تخلو من توافق اجتماعي لمشاركة جميع أطراف النزاع.

٥- أشراك المجتمعات المحلية في بناء السلام

أن احد الملامح التي أنتجت هذه الصراعات هو صعود قوة المجتمعات المحلية (قبائل ، مناطق، طوائف) وانتشار ضعف الدولة القومية وظائفها فإن محاولات السلام الراهنة تتجه اكثر نحو الفاعلين والأطراف العسكريين والسياسيين لإيقاف العنف مقارنة بالفواعل المحلية التي تبدو مؤثرة

في ظل الأزمة الدولة. اما عند الحديث عن دور السلام في بناء الدولة فأن ذلك يتطلب توضيح مفهوم بناء الدولة اذ يعرف المفكر الامريكي(فرنسيس فوكاياما) بناء الدولة بأنه تقوية مؤسسات الدولة القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ،وهنا البناء نقيض التحجيم أي تقليص كل من مدى وقدرة الدول في آن معاً ، ويعرفها ايضاً بانها قدرة الدولة وفق مجالاتها وانشطتها ووظائفها المختلفة بدءً بتوفير الامن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي ، مروراً بتوفير التعليم وحماية البيئة وانتهاءً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية واعادة توزيع الثروة من الجهة المقابلة قوة الدولة تعني قوة قدرتها المؤسساتية والادارية على تصميم وتنفيذ السياسات وسن الانظمة والقوانين وتنفيذها[٢٥].استراتيجة السلام و بناء الدولة في العراق يراد بعملية بناء الدولة إدخال تحولات جذرية على بنية مؤسسات الدولة كي تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية بكفاءة تستند الى الشرعية والرضا المجتمعي أو هي تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة داخل اقليم ما بشكل يمكن هذه الأبنية من توفير السلع العامة وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية وتعبر عن السلطة الجماعية بدون الحاجة للاكراه. ويعرفها (ريشارد كابلان) بناء الدولة بأنه المجهود المبذول لإعادة تأسيس أو أنشاء للمرة الأولى حكومة فعالة في دولة أو إقليم لا يوجد به مثل ذلك الكيان أو يوجد به كيان تعرض الضعف الشديد[٢٦]. ولغرض الاحاطة بموضوعة استراتيجيات بناء السلام في العراق الذي اصبح ضرورة ملحة وخصوصاً بعد التخلص من تنظيم داعش فأن ذلك يتطلب تسليط الضوء عليها وعلى النحو الاتي:

١-استرايجية التعامل مع المكونات الاثنية لما كان العراق متنوع اثنوغرافيا وقد شكل هذا التنوع محددا لبناء الدولة منذ بداية تأسيسها عام ١٩٢١ وحتى الان فأن بناء السلام وجعل الصراع الاثني في ادنى مستوياته يحتاج الى[٢٧] :

أ-سياسة المساواة والاعتراف تتضمن سياسة المساواة والاعتراف ثلاثة عناصر أساسية الأول منها المساواة الاقتصادية وهنا يجب على الدولة أن توفر المساعدات المالية والاقتصادية والفنية للجماعات لأنه بنهضة كل مكون من هذه المكونات تنهض الدولة ككل ، اما الثاني منها المساواة السياسية وتنطلق من استيعاب التنوع وتعني توفير درجة من الاستقلال للمكونات دون تهديد لقومية الدولة وتكاملها ولكن لتحقيق هذا الأمر يجب أن يكون مدرج ضمن الدستور في حين يتمثل الثالث منها الاعتراف الثقافي فلو توفرت للمكونات المساواة الاقتصادية والاجتماعية فيستنتج من ذلك سهولة ممارستها لطقوسها واعتراف الدولة بعاداتها وتقاليدها مما يحد من الاسباب المؤدية الى الصراع.

ب-سياسة تذويب الأقليات وهي تتطلب امور عدة مثل أن يكون هناك قدر من التكامل بين ثقافات الجماعات المختلفة و مراعاة تاريخ نشأت الدولة وما إذا كان الصراع اثنياً ممتداً ام قصيرا ، وكذلك ماهية طبيعة العلاقات بين الجماعات المختلفة ، وهل هي علاقات تصادم أم توافق؟، كل هذه العوامل تحدد سياسات التذويب التي تعني تقليل المسافة الثقافية بين الجماعات والدولة مع اتاحة قدر من التسامح والاعتراف به بعض الخصوصيات الثقافية في عملية التذويب تعتمد على امتصاص الثقافات المختلفة داخل الثقافة العامة و التقريب بينها.

ج-سياسات بناء الثقة ففي إدارة العلاقات مع التعددية الموجودة داخل الدولة يمكن تبني العديد من الآليات التي تساعد على بناء الثقة بين الدولة و الأقليات المختلفة وتأخذ هذه السياسات العديد من الاشكال مثل اقتسام السلطة بشقيها الديمقراطي التوافقي و التكاملي و تطبيق الفدرالية على أساس استقلال كل جماعة ولكن داخل الإقليم وتعتمد هذه السياسة بشكل أساسي على محاولة الاعتراف بالأقليات التي لم تخضع للتذويب كمحاولة للوصول إلى حل وسط وتفادي الصراعات المحتمل حدوثها.

٢-الاستراتيجية الاقتصادية الاقتصاد غير المشروع وتدعيم دور القطاع الخاص ليكون له الاثر الكبير في تكوين رأس المال بناء اقتصاد سوق قوي يلبي الاحتياجات الاساسية للمواطنين ووضع مشروع متكامل لإعادة اعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش والعمل على تحقيق التنمية المكانية من خلال اعادة البنى التحتية الاساسية التي تم تدميرها وتوفير الاسس اللازمة لتحقيق الانطلاق والنمو الاقتصادي من خلال تفعيل كل القطاعات الاقتصادية الابتعاد عن الديون والمساعدات الاقتصادية الخارجية وتأسيس مشروعات تنموية للقضاء على الفقر والبطالة .

٣-الاستراتيجية الامنية لا شك في القول "إنَّ بِناء الأَمن الوطني العِراقي وتوظيف استراتيجية حقيقية له، أَضحت رديفاً لِبناء الدولة العِراقية وبِناء السلام، لاسيما بعد بروز تهديدات إِقليمية كُبرى مِنها ؛ عربية ومِنها تُركية ومِنها إِيرانية للتدخُل في الشأن العراقي على الرغم مِن محاولة بعضهُم تخفيف حدتها أو تجميل نواياها، ومثلها عربية، الأمر الذي يجعل العِراق مطمعاً للحِسابات الإِقليمية. وتجاوزاً لازمةٍ كهذه بدت الحاجة ماسةً ومُلِحةً إِلى إِصلاح الأَجهزة العسكرية والأَمنية، والانتقال بها إِلى استراتيجيات عمل تتناسب والمرحلة المُقبلة "مرحلة ما بعد تنظيم داعش"[٢٨] عبر مجموعة امور:

أ. ايلاء القوات المسلحة المزيد من الاهتمام بحيث تسهم في ترسيخ السلام من خلال جملة من الأمور منها ضرورة أن تتحكم الضوابط الديمقراطية في عملية بناء القوات المسلحة وطرق اداراتها ، هذا من جانب ومن جانب آخر النهوض بالقوات المسلحة بصنوفها الثلاثة البرية والبحرية والجوية ومؤسساتها بحيث تكون قادرة على كبح أي اعتداء على اراضي الدولة وأن تكون بعيدة عن المحاصصة الطائفية ، فضلاً عن مراعاة تجهيزها بأحدث الاسلحة والمعدات وتنويع مصادر تجهيزها .

ب. المُشاركة العِراقية الفاعِلة في الأمن الإقليمي والدولي الجماعي وبلورة مُدرك استراتيجي عراقي يأخذ على عاتقه واجب تحديد ما ينبغي أنَّ يكون عليه العِراق أَهدافاً ومصالحاً حالاً ومُستقبلاً في ظل صياغة العقيدةُ العراقية أَعلاه."

ت. التركيز على وحدة القيادة والقرار في عمل الأَجهزة العسكرية والأمنية، وتكامُلها في أَدوارِها.

ج. تهيئة الظروف المُلائمة لحصر عمل المؤَسسة العسكرية بحماية الأمن الوطني للعراق، ومنع تواجدها في المراكز السكانية داخل المُدن بهدف تقليل عسكرة المُجتمع العراقي في مرحلة ما بعد داعش. مِما يتطلب تهيئة مُتطلبات تولي أجهزة وزارة الداخلية والأجهزة ذات العلاقة بإِدارة الملف الأَمني داخل المدن والعمل على حصر السِلاح بيد الدولة ومنع أَي مظاهر مُسلحة خارج إِطارها.

د. توعية أَفراد المنظومة العسكرية والأَمنية بثقافة حقوق الإِنسان والديمقراطية ومُحاسبة من ينتهك معاييرها، بغض النظر عن المُسببات[٢٩].

٤–الاستراتيجية الاجتماعية تسعى الاستراتيجية الاجتماعية في الدول التي تعاني من أزمات الصراع إلى تضميد الجراح و التخفيف من الآثار الناجمة عن ذلك الصراع من خلال الاتي[٣٠] :

أ–وضع الإطار لبناء سياسات اجتماعية تنموية لا توجد مخططات لبناء سياسات اجتماعية فاعله مع ارتفاع حجم الكلف الاجتماعية على التغيير ، اذ تواجه الكثير من الدول أنماط مختلفة من المخاطر تبدأ من مستويات مختلفة من التنمية البشرية و تتفاوت تفاوتاً كبيراً في حاجة ما لديها من امكانيات مادية و بشرية وهنا ينبغي الاعتماد على سياسات رأس المال البشري باعتبارها الأكثر أمانا في سبيل بناء استراتيجيات اجتماعية ناجحة و تتطلب إعادة تقييم الممارسات الحالية في مجال التصدي لحالات الهدر والانقسام والتشظي اذ ان إعادة بناء مجتمعات مزقتها الأزمات والحروب ينطوي على مهام معقدة و متداخلة لا سيما في بيئة سياسية هشة ويمكن تلخيص التخطيط الناجح للتكيف في أربعة أشياء هي المعلومات لضمان تخطيط ناجح والبناء التحتية لصد الآثار والتغيرات الناجمة عن الأزمات والتأمين لإدارة المخاطر المجتمعية والحد من الفقر والمؤسسات لإدارة مخاطر الأزمات والكوارث.

ب–ضمان تحقيق الأمن والاستقرار رغم إن سوء الأوضاع الأمنية ينعكس على السكان أجمالي إلى النجاح أسيرها أشد على الفقراء بسبب ضعف قدراتهم على مواجهة هذه الأوضاع وما يترتب عليها ومما لا شك فيه أن إمكانية التخفيف من الفقر تبقى محدودة في وقت يزداد فيه عدم الاستقرار الذي ينتج أوضاع اقتصادية واجتماعية غير صحية لتحقيق الأمن الإنساني.

ج–الثقافة محركاً للنهوض المجتمعي تظهر الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية ضخامة التأثير و الارتباط الوثيق بين ازدهار القطاع الثقافي والفني والإبداعي وبين النهوض المجتمعي وتنمية المجتمع . فالمجتمع المدني لا يقوم فحسب بدعم الخدمات الاجتماعية أو الاضطلاع بدور دعوي لطرح المشكلات القائمة على اهتمام الرأي العام وإنما تقدم أيضا الأدوات المحركة للأنشطة الثقافية والاجتماعية و الإبداعية . فالمؤسسات الثقافية والجمعيات الفكرية والسينما والمسرح ما هي الا مظهر من مظاهر هذه الوظيفة المعبرة التي تؤثر في حياة المجتمع وتبعث فيه الحيوية وهذه المؤسسات والمنظمات ذات أهمية لدورها في بناء وتحريك المجتمع وخلق رأسمال اجتماعي ثري

٥–الاسترتيجبة السياسية ان بِناء السلام في العراق بشكل عام والمدن المحررة على وجه الخصوص يحتاج من ضمن ما يحتاجه، إِلى إِدراك عدد مِن المُتطلبات التي يكتمل بها ويأتي في مُقدِمتها المُتطلبات السياسية والقانونية، إِذ لها اثر كبير في التعايُش السلمي ، فمن ناحية العمل السياسي يتطلب الامر مُشاركة الجميع وتجاوز خِطاب الكراهية القبول باللُعبة السياسية كونها فوز وخسارة ، كما أَنَّ تفعيل المُشاركة السياسية والقبول بتوزيع السلطة يعد مُستلزماً أساسياً لاكتمال التعايُش السلمي. أَما الجانب القانوني فان تطبيق القانون وعد التمييز وإِشاعة ثقافة احترام القانون تُشكل عامِلاً ومُتطلبا أساسياً، فضلاً عن تفعيل موضوع العدالة الانتقالية لِمُحاسبة مُنتهكي الحقوق ودُعاة الكراهية ومروجيها عبر تِلك القوانين، مِما يفضي إِلى ايجاد ارضية سليمة لأي تعايش في المناطق المحررة[٣١] .

الاستنتاجات

١–اصبح موضوع بناء السلام من الموضوعات المهمة التي أخذت تلقى رواجا في المجالات الأكاديمية كونها تهدف الى السعي الحقيقي لبناء دولة تنعم بالسلام ويمنعها من العودة الى العنف .

٢-ان بناء السلام اصبح ضرورة ملحة يفرضها الواقع العراقي بحكم الازمات والصراعات التي تعرض لها المجتمع ولاسيما بعد التحرير من تنظيم داعش الارهابي ، لذا يمكن القول ان العراق اصبح ميداناً مناسباً لتطبيق اقترابات بناء السلام والاستفادة من التجارب والخبرات الدولية والاقليمية في هذا المجال .

٣- تعرض العراق لمحفزات الصراع المجتمعي بشكل ملفت للنظر بعد عام ٢٠٠٣ بحيث دخل في اتون الحرب الاهلية وقد كانت وراء هذه المحفزات عوامل داخلية و خارجية فكانت النتيجة ان تحول العراق الى دولة فاشلة لا تقوى على اداء وظائفها الداخلية والخارجية ، لذلك تمثل استراتيجية بناء السلام العاصم من الوقوع في المحذور لا سامح الله الا وهو انهيار الدولة والعودة بها لمرحلة اللا دولة.

الهوامش

(1) سنثيا سامبسون ،واخرون ، المقاربات الايجابية لبناء السلام ، ترجمة فؤاد سروجي، الطبعة الاولى ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٧، ص٣٧.

(2) حمدوش رياض ، تطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظرية و المقاربات ،ص١ متوفر على الرابط-http://politics : constantine.yolasite.com/resources

(3) رانيا حسن خفاجة ، بناء السلام ..تطور الاتجاهات والمنظورات الغربية ، محلق مجلة السياسة الدولية ، اتجاهات نظرية ، العدد(٢٠٦)، ٢٠١٦، ص٥.

(4) خولة محي الدين: دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٧ – العدد الثالث ،٢٠١١ .ص ٤٨٩.

(5) المصدر نفسه ،ص٤٩٠.

(6) المصدر نفسه ،ص٤٩٠.

(7) حمدوش رياض ، مصدر سابق، ص٣.

(8) خالد حنفي ، مداخل محفزة لبـ "بناء السلام" في مناطق الصراعات ، محلق مجلة السياسة الدولية ، اتجاهات نظرية ، العدد(٢٠٦)، ٢٠١٦،ص٣.

(9) رانيا حسن خفاجة ، مصدر سابق ، ص٦.

(١٠) عباس غالي الحديثي ، مدخل الى الجغرافيا السياسية ، الطبعة الاولى ، دار امل الجديدة ، دمشق ، ٢٠٢٠ ،ص ١٩.

(١١) محمد عبد السلام ، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية ، مكتبة نور ، ٢٠٢٠ ، ص٧٢٢.

(١٢) محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ، الطبعة السادسة ، مكتبة الانجلو مصرية ، ٢٠٠٨، ص٩١-٩٣.

(١٣) بيتر تايلور ، كولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد(٢٨٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، ٢٠٠٢، ص٢٦٠.

(١٤) رضا السيد سليم محمد ،الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٨،ص٩.

(١٥) عبد علي كاظم العموري ، اشكالية الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق) ، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد (٨) ، ٢٠١٣ ، ص١٤٣.

(16) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي ، عدنان كاظم جبار الشيباني ، الاندماج الوطني ودوره في بناء الدولة في العراق ، مؤتمر الدولي الثاني لكلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٩ ، ص١٣.

(17) عبد الحسين شعبان ،ورقة العمل (٣)الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة السيناريوهات المحتملة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد() ، ص٢٧.

(18) عبير سهام مهدي ، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق ، مجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد(٢٢)، ٢٠١٢، ص ١٥.

(19) عامر هاشم عواد الواقع السياسي و تداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١١ ، ص٢٧-٣٠.

(20) حسام محي الدين الالوسي، في الديمقراطية كأساس لبناء دولة العراق في ضوء الوقائع والأحداث ،مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي ١٨- ١٩ كانون الثاني ، فندق الرشيد ، ٢٠١٢ ، ص١٧٦ .

(21) معتز اسماعيل خلف الصبيحي ،الدولة المدنية في العراق سياسات البناء شروط التمكين معوقات البناء ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية الطبعة والنشر والتوزيع بغداد ٢٠١٧ ،ص٢٢٢.

(22) معتز اسماعيل خلف الصبيحي، مصدر سابق ،ص٢٢٦-٢٢٨.

(23) مجموعة التفكير الاستراتيجي ،العراق ما بعد داعش :المعالجات والاحتمالات المستقبليةhttps://stgcenter.org "

(24) خالد حنفي، مصدر سابق ، ص٣-٤.

(25) فرانسيس فوكاياما ، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن العشرين ، نقله للعربية مجاب الامام ، الطبعة الاولى ، العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٧، ص١١.

(26) داليا رشدي ، أبعاد ومتطلبات إعادة بناء الدولة بعد الصراعات، مجلة السياسة الدولية ، ملحق اتجاهات نظرية ،العدد(٢٠٦)، ٢٠١٦ ،ص١١.

(27) مي مجيب ، الاقليات وبناء السلام ..اي مقاربات انسب للحالة العربية ؟ ، محلق مجلة السياسة الدولية ، اتجاهات نظرية ، العدد(٢٠٦)، ٢٠١٦، ص٣٣-٣٤.

(28) مروان سالم العلي ،الآليات الاستراتيجية لبِناء السلام في مُحافظة نينوى ، متوفر على الربطhttp://fcdrs.com/social/1206 :

(29) المصدر نفسه.

(30) عدنان ياسين مصطفى ، بناء الدولة و خيارات السياسة الاجتماعية في العراق ، مؤتمر بيت الحكمة ١٨- ١٩ كانون الثاني بغداد ٢٠١٢، ص٦٩-٧٢.

(31) مروان سالم العلي ، مصدر سابق.